

# الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية

طارق حمو  
المركز الكردي للدراسات

إن موضوع الطائفية موضوع أني ومعاصر، وهو يستحوذ على المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية داخل كيانات كثيرة، ويجعل من الاختلاف والانشقاق عنوانا لها، الأمر الذي يطبع العلاقات الإقليمية والاستراتيجيات - سواء على صعيد دول المنطقة أو الموقف الدولي - بطابع كبير، يتضح على شكل أطماع وتدخلات في البلد المنقسم طائفياً. والطائفية السياسية هي من الموضوعات المسكوت عنها، سواء سياسياً، أو حتى في الحياة الثقافية داخل العديد من المجتمعات العربية. فعوض الخوض فيها بطريقة علمية عقلانية، يتم التكتم عليها وتجريم كل من يريد الخوض فيها، باعتباره "مدسوساً"، يريد "إيقاظ فتنة نائمة"! ولكن الموضوع حاضر في النفوس، ويعيش مع البشر في الحياة اليومية، وما ان تتراخى قبضة السلطة المركزية، حتى تظهر كل الحساسيات الطائفية الكامنة والاحتقان الكبير إلى الظهور، والتحول لاستقطاب سياسي ومواجهات مجتمعية، تقضي على الحس الوطني، وتتسف فكرة الدولة ومؤسساتها من الأساس.

## أولاً: ماهية الطائفية السياسية:

من المهم، في البداية، تقديم تعريف للطائفية كحالة وواقع معاش، وذلك بغية معرفة ماهية هذا الشعور والدافع الذي يحدد انتماء مجموعة من البشر، ويفرض عليهم "ثوابت" و"قواعد" معاشية، ويرسم معالم علاقاتهم مع الآخرين الذين يعيشون معهم في نفس المحيط الاجتماعي. وعند الحديث عن كلمة "طائفية" يتبادر إلى الذهن فوراً المحدد الديني وجملة من حوادث التاريخ والتراث. فالطائفية هي هنا تعبير عن مجموعة كبيرة من حوادث تاريخية وتراثية، وتركة غابرة من المجرىات والنصوص، وادعائات بالمظلومية والخصوصية.

ويمكن أن نعرف الطائفية بأنها كذلك " ميل فردي أو اجتماعي إلى تفضيل تفسير محدد أو مدرسة فقهية محددة لدين أو مذهب على غيرها من الأديان أو المذاهب، يأخذ بتأثير ظروف اقتصادية سياسية صفة تعصبية، تتداخل مع مفهوم اعتبار الذات في تفضيل أبناء المذهب نفسه، أو الدين نفسه، على غيرهم من المنتمين إلى مذاهب وأديان أخرى، ويكون هناك ميل إلى النبذ والرفض، وحتى العزلة عن الآخرين، أي هي: نتاج تفاعل عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ذات مساس مباشر بحيادية الفرد اليومية، امتزجت مع تهديدات أمنية للهوية الثقافية للمجتمع، لتكشل توجهات اجتماعية تعصبية نحو الآخرين الذين يختلف معهم الطائفي في تفسير الشريعة أو المعتقدات الدينية " (1).

<sup>1</sup> . جلال الدين محمد صالح: الطائفية الدينية: بواعثها..واقفها..مكافحتها. دار جامعة نايف للنشر. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2016. ص 32.

اذن فالميل يكون فرديا ولكن على مستوى الجماعة في اعتبار الانتماء/الشعور الطائفي هو انتماء تاريخي وديني ومذهبي يمنح نوعا من الخصوصية والتميز، وبالتالي الانكفاء والتفوق حول الذات، وتفضيل "ابن الطائفة" على الآخرين، واحداث نوع من الانقسام إلى "نحن" و"هم"، ينتج عنه شعور وتوجه عام بأن "نحن" هو الافضل، وان "الهم" بالضرورة الآخر المتربص والرافض لماهية الطائفية، والمهدد لوجودها. وعادة يكون على هذا المنوال في التفسير، اتحاذ المواقف من الآخر وشرعنه اقصاءه ونفي وجوده وحقوقه.

أما الطائفية عندما تتسبب، وتصبح هنا (طائفية سياسية)، فيمكن تقديم أكثر من تفسير وتعريف لماهيتها، حيث تمتاز المجرىات التاريخية الغابرة، ونصوص وقصص التراث، بالسياسة والحياة العامة، وتصبح مادة يمكن تطويعها واستخدامها و"اعادة انتاجها" في عالم السياسة، المرتبط بعوالم السلطة والمال. ومن هنا ذهب تعريف للطائفية السياسية على انها " نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه. ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية، وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية، والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في أن معا " (2).

ونتيجة لدمج الفرد والغاء خصوصيته كمواطن لديه حقوق وعليه واجبات، ضمن الكل الطائفي العام، اي تنويع كيانه الفردي في الجماعة، التي تقرر عوضا عنه، لانها تتكلم باسم جميع الأفراد المنتمين لها، وهو ما ينسف فكرة المواطنة والتفاعل مع مؤسسات الوطن التي تعتمد على الكفاءة والتخصص في الانخراط والعمل. وتهدد الطائفية السياسية، اذا هي اتخذت موقفا صلبا ومعاديا من الآخر المختلف في المجتمع والدولة، وحاولت اقصائه وهضم حقوقه، بنية الدولة وسلامتها. والطامة ان يخرج رجال الدين غير المؤهلين في عوالم السياسة والحكم والادارة والاقتصاد والجيش، لكي يتبؤوا المناصب ويقرروا عن جميع ابناء الطائفة هنا.

وبالضرورة تصبح الطائفية السياسية ضربا من ضروب الاستبداد ومصادرة حق الفرد وحرياته، اذا قررت المشاركة في السياسة ككل متكامل جامع، مقصيا الفرد، سواء كان هذا الفرد طيِّعا أو متمردا رافضا لتدخل الطائفة في السياسية، وتحولها من مجموعة من التراثيات والشعائر والخصوصيات إلى "فكر" و"منهج" و"مصالح سياسية". ومن هنا يمكن القول بان " الطائفية السياسية هي انتقال الطائفية، بمفهومها العام، من تواجدها على

<sup>2</sup> . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة. الجزء الثالث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 1985 م. ص 745.

مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد، إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها في مستوى الدولة الحاضنة للجميع " (3).

وعادة ما تعمل نخب دينية وأخرى سياسية على النهوض بـ"الطائفة" وإعادة إنتاج التاريخ والتراث، بغية الاستفادة منه في الحياة السياسية والدخول في جسم الدولة ومؤسساتها من باب مصلحة ووجود الكيان الطائفي، الذي هنا يعيد صفوفه ويؤهل نفسه، ويتقدم عبر نخب للمطالبة بـ "حقوق الطائفة"، و"حصة الطائفة" في الحكم وفي عموم مؤسسات الدولة الوطنية. ومن هنا فإن " الطائفة الدينية بالمعنى الحديث، التي تشكل أساسا اجتماعية وثقافيا تتطلق منه الطائفية السياسية وتساهم في إنتاجها، وتعيد إنتاجها كطائفة متخيلة حتى بعد اندثارها، هي التي يتمكن الأفراد من تخيل الانتماء إليها في ما يتجاوز الأهل إلى دولة بأكملها، أو حتى ما يتجاوز الدول. هنا تصبح الطائفة كأنها قومية، ومن ثم منافسا لها على مستوى الطموح السياسي لتشكل هوية الأفراد الكبرى" (4).

وبمجرد ما تظهر الطائفية السياسية وتتمكن من انتزاع مكانة وفرض قبول لدى الدولة ومؤسساتها، سواء عبر مواجهات وحروب داخلية، أو عبر أحزاب وكيانات سياسية تنصدر باسماء وطنية وشعارات ايديولوجية، حتى تصبح الدولة مهددة ككيان وطني يقوم على العدالة والحقوق، وتتسبب بذلك أهم اسس الدولة وهي المواطنة المتساوية القائمة على الكفاءة وليس الانتماء للجماعة، وعليه يمكن القول بـ" ان الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض، لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل في ما بينها. وهي تشكل إلى حد ما الطريقة الخاصة بالتواصل الذي هو في ذاته نوع من التواصل الصراعى، وفي هذا المجتمع المتحلل والفاقد، ليس فقط للتصعيد الموحد السياسي أو الايديولوجي أو الاقتصادي، ولكن أيضا لكل اجماع على أي مستوى من مستويات البنية الاجتماعية " (5).

وبناء على هذا الكلام، فإن الدولة ذات البنية الطائفية، التي تنشأ فيها أحزاب وواجهات سياسية، وتسيطر على مناحي الحياة، ومؤسسات الدولة، تكون عرضة للفشل والتصدع، ولا يمكن الحديث فيها عن تطور وتدرج ديمقراطي صحي وحقيقي. بل الدولة هنا تكون مفككة وضعيفة ومتصدعة، حيث مواردها تذهب جراء

<sup>3</sup> . بدر الدين هوشاتي: انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. مساهمة في كتاب الطائفية. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. الرباط. المغرب. الطبعة الأولى 2016 م. ص 76 و77.

<sup>4</sup> . عزمي بشارة: الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2018 م. ص 446.

<sup>5</sup> . برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الثالثة 2012 م. ص 104.

الصراعات بين الطوائف وواجهاتها السياسية، أو هدرا بالفساد نتيجة المحاصصة والتوافق بين الطوائف على توزيع السلطة، وهو ما سنتحدث عنه في النموذج العراقي.

## ثانياً: أسباب ظهور الطائفية السياسية:

الطائفية، في الاصل، هي نتاج اختلافات وانشقاقات دينية ومصالحية في الاديان، اسفرت عن ظهور فرق وطوائف وجماعات تدعي حيازة التفسير الصحيح للدين، واحتكار الحقيقة، مدعية بان الطوائف الاخرى ضالة ومنشقة عن الاصل، وليست على الحق. وثمة تفاسير كثيرة حول أسباب الانشقاق الحادثة، وخلفيات هذا الانشقاق، والتاريخ الدموي الذي رافق الانشقاقات المذهبية، والمواجهات الطائفية والحروب الدينية التي شهدتها الشرق والغرب ( في داخل كل من المسيحية والاسلام)، بسبب تضارب مصالح الطوائف، ونتيجة الحقد الديني والتكفير الحاصل بين المذاهب والطوائف. وحديثاً، وبعد عصور التنوير والثورة الفرنسية، وتراث الفلسفة وحقوق الانسان، تغير الامر، وأصبحت الطائفة مجرد انتماء ديني وتراثي. ومن هنا يمكن القول بانه و" بمرور الزمن تطور الخلاف في مختلف الديانات، وأصبحت كل طائفة ترمي الاخرى بعدم الفهم الصحيح للدين، وكل طائفة أصبحت تمثل عقيدة يرى أفرادها انها الاحق بالإتباع، وقد استطاعت الديانة اليهودية والمسيحية في العصر الحديث احتواء الخلافات داخل طوائفهم وأعراقهم المختلفة، إلا انه في الديانة الاسلامية تطور الإختلاف إلى خلاف، وذلك بالاقتتال بين الشيعة والسنة، وعدم تمكين لغة الحوار، وإشكالية حقوق الانسان، وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية والواقع المعاش. كل هذا أثر ولايزال يؤثر بطبيعة الحال على الاستقرار السياسي للدولة والمجتمع، خاصة في ظل الدولة الحديثة القائمة على الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات لكل فرد من أفراد المجتمع " (6).

هذا طبعا فيما يتعلق بالطائفة كطائفة دينية، في نشأتها الأولى، وليس كطائفة تحمل خطابا وتوجها سياسيا، وتشارك في الدولة بصفتها الطائفية الجامعة، ملغية بذلك دور الفرد بداخلها، بصفته مواطناً، له واجبات وعليه حقوق. ومن الصعب طبعا رصد البدايات الحقيقية لظهور الطائفية السياسية، وتدخل الطائفة في السياسة عبر الاحزاب أو الميليشيات، وبعد فشل الدولة الوطنية، مستفيدة من حالة الظلم والغبن التي لحقت بافراد الطائفة، الذين تم تصنيفهم ككل من جانب الدولة ومؤسساتها. وفي منطقة الشرق الاسلامي، يمكن الحديث عن ظهور

<sup>6</sup> . خالد مزابية: الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. العام الدراسي 2013 م. ص 3.

الطائفية كظاهرة سياسية، وليس فقط كوجود بشري يحمل على كاهله ارثا تاريخيا وتراثيا مختلفا. ومن هنا يمكن القول بأن الطائفية قد تحولت " تاريخيا من ظاهرة دينية إلى ظاهرة سياسية تعود بجذورها شكليا إلى تنظيم (نظام الملل) العثماني، حيث تمتع أهل الذمة بالعهد العثماني بحرياتهم الدينية، وأُعترف محمد الفاتح للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شؤونها، وتعرف هذه الطوائف بالملل، حيث حافظ على خصوصية الملل وأعطى كلا منها حق استعمال لغتها الخاصة، وإنشاء معاهدها الخاصة، وتحصيل الضرائب وتسليمها للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة، إلا فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة " (7).

وفي عهد السلطنة العثمانية جرت كذلك حملات استئصالية ومذابح بحق العديد من الطوائف والملل التي تنتمي إلى الفضاء الاسلامي، من التي جرى تكفيرها بفتاوي متشددة. ونتج عن فتك جيوش السلطنة العثمانية بهذه الطوائف، ومن ثم تهميشها واقصائها، ردت فعل تاريخية من قبل هذه الطوائف تميزت بالانكفاء والحذر والتوجس من الاغلبية الحاكمة.

وبعيد زوال السلطنة العثمانية، وتشكيل الدول والامارات العربية، حيث الشعارات القومية والوحدوية، وبناء الدولة وفق أسس غربية ( حيث الديمقراطية والبرلمان والمؤسسات وفصل السلطات)، بدأت الطائفية، كتوجه سياسي، ضعيفة وغير قادرة على الظهور في البيئة الجديدة. وكانت المراحل الاولى من بداية الدول العربية الحديثة، هي مراحل الايديولوجيات والافكار المستوردة من الغرب، وهو الامر الذي اظهر نوعا من "الهم الوطني" للأفراد، ودفعهم إلى نسيان منبتهم الطائفي والانخراط في الاحزاب والتنظيمات ذات الخلفية الايديولوجية. ومن هنا يمكن القول بانه " لم تكن الطائفية، ولا حتى المظلومية الطائفية، تحتل الصدارة في المشرق العربي في الماضي القريب، فقد حيدتها تفسيرات أخرى لطبيعة الدولة وسياستها مسنودة بايديولوجيات غير طائفية غالبا، وانتماءات أخرى همشت الطوائف بين الانتماء المحلي والانتماء الوطني والقومي، وتغلب عليها أحيانا حتى الانتماء الحزبي السياسي القومي أو اليساري. وبدا كأن الطوائف الدينية، بوصفها كيانات اجتماعية - سياسية، متجهة إلى زوال. ولكن الطائفية ظلت قائمة في الخفاء أو العلن. وعندما سنحت لها الفرصة التاريخية، للتحول إلى خطاب سياسي ووعي يحكم القيم السلوكية في الحياة اليومية، أعادت انتاج الطوائف على نحو مختلف كليا عما كانت عليه. لقد أعادت انتاجها طوائف متخيلة " (8).

<sup>7</sup>. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني. دار الشروق. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 1986 م. ص 130.

<sup>8</sup>. عزمي بشارة: الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. مصدر سبق ذكره. ص 72.

وعلى ما سبق يمكن التوسع في علاقة الطائفية العكسية، كمشروع وتمظهر سياسي، بالدولة المدنية وتطوراتها الديمقراطية، والقول بان الطائفية السياسية هي المعيق الأكبر لتطور الدولة العربية والمشرقية عموماً، ونسفاً كبيراً لاهم الأسس التي تقوم عليها الدولة، والتي هي المواطنة والمساواة بين الجميع أمام القانون. ومن هنا يصح الزعم بان " الطائفية تاريخياً عنصر تمزيق اجتماعي، وشكلت أرضية خصبة للطائفية السياسية. وظاهرة الطائفية مرتبطة بمشكلات الدولة الحديثة، فكانت مهمة الطائفية مع نشوء الدولة منع تسلل الفكر الغربي القائم على مفهوم المواطنة إلى داخل دساتير الدول الناشئة. فعارض أعيان الشام أي تركيبة للدستور لا يدخل فيها عنصر العصبية الدينية، وسدوا الطريق أمام المواطنة العلمانية، نتج عنه دساتير عربية هجينة طائفية ومدنية، أو دينية ومدنية، أو ملكية وجمهورية على حد سواء " (9).

والحقيقة فان ظهور النزوع الطائفي المسيس أو الطائفية السياسية في المشرق يعود لأسباب عديدة منها ظهور الاستعمار الغربي وتدخله في بنية المجتمعات العربية - الشرقية، ومحاولته تفكيك هذه البنية إلى طوائف ومذاهب وأديان وأعراق، لنسف فكرة الوطن لديها، وإثارة الأحقاد بينها، بشكل يبقيها متنافرة غير موحدة. ومن ثم سياسة قوى الاستعمار تقريب بعض الطوائف على حساب طوائف أخرى، ومحاولة منح البعض منها امتيازات، وخطط إقامة الدويلات الطائفية ( كما في حالة سياسة الانتداب الفرنسي مع سوريا). أيضاً تأسيس إسرائيل في فلسطين والحروب العربية مع الدولة اليهودية الوليدة، والتي جعلت كلمة النخب العسكرية هي الأعلى بحجة "الأولوية للمعركة المصرية لتحرير فلسطين"، وانقلاب العسكر على الديمقراطية الوليدة وعلى الملكيات، والعمل على عسكرة الدولة، ومن ثم ظهور البطانة العسكرية الحاشية الاقتصادية، التي اعتمدت في أكثر من دولة عربية على طوائف معينة، مما ساهم في اختلال التوازن داخل الدولة المتعددة الطوائف، وظهور النزاعات الطائفية، التي تحولت إلى مواجهات عسكرية، وفيما بعد إلى تجليات سياسية ذات محتوى طائفي.

كذلك لا يمكن إهمال ظهور الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، والتي رفعت شعارات "الخلافة" و"تطبيق الشريعة" وفق المذهب السني، وهو ما ساهم في ردة فعل رافضة لدى العديد من الطوائف الإسلامية والأقليات غير المسلمة، خوفاً من الإقصاء والتهميش والاستبداد باسم الدين. وظهور صدام مسلح بين الإخوان المسلمين وبعض الحكومات العربية، ساهم في توطيد هذه المخاوف، وتكريس حالة الحذر والانكفاء والترقب من جانب العديد من الطوائف الأخرى، التي رأت في الإسلام السياسي تهديداً لها، ووجدت الحل في التأييد السياسي والاحتماء بالكل الطائفي المسيس. ومن هنا " نرى ان الطائفية كحدود ثقافية

<sup>9</sup> . فريدريك معتوق: العصبية: آكلة الحريات السياسية. مجلة (تبيين) الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 17 للعام 2016 م. ص 62.

للجماعات كانت سابقة لنشوء الدولة الحديثة، أما التسييس فهو ظاهرة جديدة بدأت نذرها الأولى في أواسط سبعينيات القرن المنصرم، واكتسبت زخماً هائلاً بعد صعود الإسلام السياسي والثورة الإيرانية عام 1979 م، وبلغت مدى هائلاً من التسييس والعسكرة بعد الاحتلال الأميركي للعراق، فتغلغت في الإطار الاقليمي، ثم اندفعت في اتساع في بعض بلدان الربيع العربي، لتعزز بدورها الاتساع الاقليمي للظاهرة. وبينما نركز على دور الدولة الحديثة كعامل أساسي، ينبغي من الناحية المنهجية ادراج دور الإسلام السياسي، سواء تجلى في شكل حركة أو دولة، في تحويل علاقة الاشتباك - التوافق إلى حالة اشتباك مستديمة، وعليه فإن الإشكال يقوم على هذين الفاعلين بالدرجة الرئيسية، من دون استبعاد حزمة عوامل أخرى " (10).

أذن فنشوء الطائفية السياسية لها اسباب متشعبة كما رأينا. منها الخارجي الناتج عن قوى الاستعمار وعبثها ببنى المجتمعات العربية الشرقية، ومنها ما هو داخلي متعلق بالاستبداد ومصادرة الحقوق والصراع مع الإسلام السياسي الساعي إلى السلطة، وظهور نخب عسكريتارية متسلقة جيّرت الطائفة لمصالحها، وحولتها إلى خزان بشري لها، تعتمد عليه في تمرير اجندتها وسياساتها.

### ثالثاً: الطائفية السياسية وأثرها في حدوث التدخلات الاقليمية:

الطائفية السياسية عندما تصبح نهج عمل وسياسة في دولة ما، وتتبري الطوائف تحت مسميات سياسية أو ميليشاوية لتطالب بحصتها في الحكم والادارة، وتنتشر المواجهات والفوضى، وتتقوض الدولة ومؤسساتها، وتصبح شرعيتها وتمثيلها لجميع فئات الشعب محل تساؤل، ففي هذه الحالة تكون التدخلات الاقليمية مسألة وقت لا أكثر. فالتدخلات الاقليمية تأتي نتيجة تضعف الدولة المركزية، وتحارب فئات الشعب وطوائفه لبعضها البعض، وانتشار مظاهر الفوضى والخراب، وادعاء كل جهة سياسية/ مناطقية/ طائفية للشرعية والاحقية. بعض الاطراف الاقليمية تُسارع للتدخل بحجج حماية طوائف أو اعراق أو فئات من الشعب، أو مناطق تقول انها "مظلومة ومهمشة"، أو "ترتبط معها بقرابة وتاريخ".

وبنظرة إلى المشهد السياسي في الفترة الاخيرة، نرى بأن " واقع المجتمعات الاسلامية في العصور المتأخرة أخذ يضيق ذرعا بحالة التنوع الطبيعية، واضطربت فيه العلاقة بين الفئات المختلفة الانتماء، حين تهيمن فئة قومية أو دينية أو سياسية على مقاليد الأمور، وتجور على حقوق الفئات الأخرى. وأصبحت مجتمعاتنا تعاني من

<sup>10</sup> . مجموعة مؤلفين: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013 م. ص 33 و34.



سياسة الإلغاء والاقصاء والتمييز، على أساس الدين أو المذهب أو القومية. وتفجرت الخلافات والنزاعات القومية والمذهبية في كثير من المناطق، ومن أسوأ حالاتها فتن الخلافات المذهبية الطائفية، حيث يستخدم الدين فيها سلاحاً للتفكير والتعبئة والتحريض. وتطورت بعض هذه النزاعات إلى احتراب أهلي أتى على كيان الوطن، وحطم هيكل الدولة، ومزق الشعب إلى فرق وأجزاء، كما حدث في الصومال، وفي سنين الحرب الطائفية في لبنان، وقريب منه ما حصل في أفغانستان والجزائر، والحرب بين جنوب وشمال السودان " (11).

وتكون في العادة هناك حجج وذرائع لدى الطوائف التي تستدعي الأطراف الاقليمية للتدخل، بغية نجدها في مواجهة الأطراف الداخلية، لشرعنة التدخل الخارجي، وتصويره وكأنه نجدة تأتي لانقاذ هذه الطوائف من الابداء أو التهجير، أو الاقصاء والتهميش في افضل الحالات. ومن هنا " تؤدي عمليات الاقصاء والتهميش والتمييز التي يمارسها النظام ضد الفئات المضطهدة أو المهمشة إلى تقوقعها وانعزالها، أو تكتلها وبحثها عن الحماية خارج نطاق الدولة، والارتباط بقوى دولية أو اقليمية تضمن لها دعماً سياسياً. وربما يصل الأمر إلى الدعم العسكري، كما هو الحال في العراق ولبنان وسوريا واليمن وليبيا، الذي من شأنه أن يثير حالات من العنف والاضطرابات الداخلية البيئية، ويعرض وحدة الدولة وأمنها للخطر والانقسام " (12).

ويهدف التدخل الخارجي إلى توطيد مصالح الدولة المتدخلة أو التي تدعي انها تدخلت للمساعدة ودعم الاستقرار وانهاء المواجهات الداخلية. فالأطراف الخارجية لديها مصالح ذاتية خاصة، تريد تحقيقها اثناء القيام بالتدخل، وهي غير تلك المعلنة في الاعلام والمنابر الدبلوماسية. والتدخل في النزاعات الداخلية الطائفية سلمي في الاغلب ويأخذ العديد من الصور والاشكال، وهنا " قد تتدخل بعض الأطراف الخارجية في النزاعات الداخلية لتزيد من حدتها، مما يؤدي إلى تصاعد التوتر والعنف، وتهديد الأمن والاستقرار السياسي. وقد يأخذ التدخل صوراً متعددة، منها ما هو مباشر عبر دعم بعض الجماعات أو القوى الداخلية المتمردة. وقد يكون التدخل مستتراً، مثلاً عبر استخدام أجهزة المخابرات، واستخدام الدعايات الاعلامية، أو القيام بأعمال تخريبية في الدول المستهدفة، أو اغتيال بعض الشخصيات والقيادات السياسية، وذلك من أجل اسقاط الانظمة القائمة " (13).

<sup>11</sup> . حسن موسى الصفار: الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضرورته وضماناته. الدار العربية للعلوم. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2005 م. ص 25.

<sup>12</sup> . نضال ماجد محمد أبو عيشة: الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي ( سوريا نموذجاً). رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين. العام الدراسي 2018 م. ص 44.

<sup>13</sup> . محمد حسن القاضي: الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الاقليمي. مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية. ابو ظبي. الامارات. بدون تاريخ نشر. ص 21.

وعادة ما تستفيد اطراف سياسية من داخل الدولة المتدخلة من حصول التدخل وذلك لتحقيق مكاسب داخلية والهروب من ازمات قد تواجهها بافتعال تدخل خارجي، وهذا وجه آخر من أوجه ازمة التحارب الطائفي في دولة ما. والتدخل الخارجي في شؤون هذه الدولة، ينبغي دراسته اثناء الحديث عن موضوع الطائفية السياسية وتجلياتها التي تستجلب وتشجع التدخل الخارجي، ومن هنا يمكن القول بان " استجابة وتناغم بعض الأطراف الداخلية لمتطلبات ولرؤى بعض السياسات والأطراف الاقليمية والدولية. حيث من مصلحة هذه الأطراف الخارجية استمرار الفتن الطائفية، رغبة في كسب وتعزيز مواقفها في الداخل ضد أطراف تتنافس معها في ساحتها " (14).

وكذلك يمكن ان تتأثر الأطراف الطائفية المتحاربة في دولة ما بالتحويلات والتغيرات التي تحدث في دولة جارة، ترتبط معها بروابط وتداخل اثني أو طائفي، وهو الأمر الذي يعقد المشهد السياسي ويدفع ببعض الأطراف للاستقواء بهذه الدولة، وتبني خطها الايديولوجي أو شعارها الطائفي، مع الرغبة في تطبيقه لديها وفرضه على بقية الأطراف الطائفية والفئات الاخرى. وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن التجربة العراقية، ف" الفجوة بين السنة والشيعة في العراق ناجمة في الأصل عن تحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة. فقد أدخل تأسيس جمهورية ايران الاسلامية في العام 1979 نظاما جديدا للحكم يقوم على أساس اللاهوت الشيعي، وغير ميزان القوى في المنطقة وخلق مظلة ايديولوجية للجماعات الشيعية المحرومة. وساعد ذلك في تقوية الجماعات الشيعية في العراق وشعورها بأنها تمتلك هوية متميزة " (15).

والتدخل الاقليمي الخارجي لا يحدث في المجتمعات التي حصنت نفسها بالديمقراطية وتداول السلطة، وبنيت دولة المؤسسات والقانون. التدخل الخارجي يطال المجتمعات التي تحكمها الأنظمة المستبدة التي تقصي شعوبها أو فئات محددة، وتتعامل مع مطالبها وحقوقها بالحديد والنار، معتبرة تلك المطالب تهديدا لها. التدخل الاقليمي يحدث في المجتمعات المنقسمة، المتشظية، التي تسود فيها ثقافة الاقصاء والتهميش والظلم، ويحكمها الحزب والعشيرة والطائفة والعائلة، ومن هنا يمكن القول " ان المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي، غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية. المعضلة ليست في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطلق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الاقلية من منطلق المساواة والعدالة. ان النموذج الأول غالبا ما ينتج الولاءات غير الوطنية أو ما

<sup>14</sup> .كاظم شبيب: المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2011 م. ص93.

<sup>15</sup> . حارث حسن: الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. واشنطن، أميركا. الطبعة الأولى 2014 م. ص 10.

يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي، كما حدث في العراق والسودان، أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية، وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية " (16).

اذن فالمجتمعات المحصنة بالديمقراطية والاعتراف بالآخر، وبناء دولة القانون والمؤسسات، والقائمة على التداول السلمي للسلطة وتوطيد قيم المواطنة، النابذة للطائفية، والتي لا تعمل على اقضاء على طائفة، بل تنصف الجميع من ناحية الحقوق الاجتماعية والحريات الدينية، وحرية الرأي والضمير، هي تمتلك جبهة داخلية وطنية قوية وعصية على التدخل الاقليمي، ومحصنة في وجه الاطماع الخارجية.

وعليه فان الدولة الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية والتعددية والاعتراف بالآخر ومنحه كل حقوقه تحت سقف المواطنة، هي الخيار الافضل في وجه التصدعات الطائفية وبروز الطائفية السياسية، التي قد تجلب التدخل الخارجي من حيث ترغب أو لا ترغب. ومن هنا فانه " لا يستطيع أحد أن ينكر أن المشاركة السياسية هي الوسيلة إلى الاستقرار السياسي، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أنه ما توافرت قنوات تلك المشاركة الا وتمتع الشعب بنظام مستقر تديره حكومة شرعية، اذ انه كلما كثرت وتدعمت هذه القنوات في المجتمع، كلما تضاءلت فرص الصراع في الدولة. وعلى النقيض من ذلك نجد أنه مامنع حق المشاركة لأي سبب من الأسباب، الا وكانت النتيجة هي تلك الصراعات التي نسمع عنها تحدث داخل وخارج نطاق الدولة، بصورة تكاد أن تصبح مألوفة عند المواطنين تماما" (17).

ومن هنا يمكن القول بأن دولة الطائفية السياسية وحكومة المحاصصة وتوزيع السلطة على أساس طائفي، لا على أساس المواطنة وتكافؤ الفرص، هي دولة منقسمة تتناحر قواها السياسية لا وفق برامج سياسية محددة، بل وفق نزاعات طائفية. وهذه الدولة المنقسمة المتصدعة تكون عرضة للاطماع الاقليمية والخارجية، فهي بضعفها وانقسامها وتناحر أهلها وعدم اتفاقهم على ثوابت وطنية واضحة، وميلهم للمحاصصة والتقسام، حتى وان كان ذلك على حساب الوطن وسلامته، تتحول إلى دولة مكشوفة ورخوة. هي دولة تستدعي الطامعين إلى التدخل، حيث انها بكل هذه المشاكل تكون لقمة سائغة لدى بعض القوى الاقليمية، التي تكون أوضاعها الداخلية ملائمة للقيام بتدخل ما - سواء كان عسكريا أو سياسيا - في شؤون هذه الدولة المنقسمة الضعيفة.

<sup>16</sup> . أوسامة زابدي: الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة - دراسة حالة لبنان - . رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة العربي بن مهدي . أم البواقي، الجزائر . السنة الجامعة 2017 م. ص 28.

<sup>17</sup> . عبد الرحمن خليفة: ايدولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة. دار المعرفة الجامعية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1999 م. ص 189.

## رابعاً: نماذج من الطائفية السياسية والتدخلات الاقليمية: الحالة العراقية:

جذور الطائفية والتسييس الطائفي ضاربة في مراحل متقدمة من تاريخ الدولة في العراق. فالدولة العراقية نهضت على اثر توحيد ثلاث وحدات ادارية عثمانية في دولة ملكية مركزية. وهذه الولايات كانت تضم ثلاثة مكونات بشرية كبرى، هم العرب السنة والعرب الشيعة والكرد. هذه المكونات عانت منذ ذلك الحين من الانقسام والتصارع الداخلي على الحكم وادارة البلاد، وكيفية تحديد هويتها الخارجية، وصياغة ماهية الحكم والمؤسسات، وتوزيع الثروة والاعتراف بالهويات والحقوق الطائفية والاثنية. فكانت الصراعات والتنافس هو المحدد لعلاقة المكونات الرئيسية في الدولة العراقية، وكان لكل مكون من هذه المكونات طموحات ونظرة إلى مستقبل الدولة العراقية، لا يتفق معها المكونات الأخرى. ومن هنا فان " الشيعة، وهم أكثرية سكان العراق، كانوا يعارضون الاندماج في دولة عربية كبرى، لانهم يصبحون اقلية في وحدة سنية كبيرة. لكن مخاوف الشيعة من طغيان الاكثرية السنية قد تزول مع الوقت لو اتيح للقومية العربية ان تصبح قومية علمانية في روحها وفي ولائها فتحل محل الانقسامات الطائفية، ولكن مثل هذه القومية العلمانية لم تظهر بعد في الأفق، ويخشى ان يظل المجتمع العربي منقسماً إلى طوائف دينية، وان يستمر هذا الانقسام إلى زمن غير قصير. أما السنة في العراق، وهم الاقلية هناك، فانهم يؤثرون الوحدة العربية، لأن شأن الوحدة مع أقطار عربية أكثر سكانها من السنة أن تقوي مركزهم السياسي على ان قسما من السنة في العراق يتخوفون من الاندماج في وحدة عربية كبرى، لانه قد يسفر عن انفصال الاقاليم الكردية الغنية بآبار النفط، وبمعادن أخرى عن الدولة العراقية. وهكذا نرى ان انقسام العراق إلى فئات عرقية وطوائف دينية مختلفة - فضلا عن وجود اقليات عراقية دينية صغيرة - كان يقف عقبة كأداء في وجه اقامة دولة عراقية حديثة موحدة تنهض على أسس وطنية " (18).

ومرّ العراق بمراحل تاريخية كثيرة منذ تأسيسه عام 1921 م، وكان التجاذب والتحارب الداخلي، والاصطفافات مع المحاور الخارجية هي أهم سمة من سمات السياسة العراقية. فهذه الدولة شهدت انقلابات وحكم مركزي ديكتاتوري، وكانت فئات الشعب تشكو من التهميش والاستبداد، منذ مرحلة الملكية مرورا بمرحلة حركة 14 تموز 1958 م، إلى حين انقلاب حزب البعث عام 1963، ومن ثم استلام صدام حسين للحكم في عام 1978 م إلى حين ازاحته عام 2003 م عن السلطة بعد الاحتلال الاميركي للعراق. ويمكن الحديث عن المرحلة الفاصلة في تاريخ العراق من التدخل الاميركي وتشكيل الدولة الجديدة وفق منطق توافقي وعبر محاصصة طائفية غير

<sup>18</sup> . مجيد خدوري: العراق الجمهوري. الدار المتحدة للنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1974 م. ص 11 و12.

مدونة دستوريا. هذه المحاصصة التي برزت فيها الأحزاب والقوى السياسية الطائفية، وحدث فيها تدخل اقليمي خارجي كبير من الدول الجارة للعراقي وعلى رأسها ايران، ولكن ايضا ودول الخليج وتركيا.

لقد خلق الاحتلال الاميركي للعراق واسقاط نظام صدام حسين الشمولي، واقعا جديدا لم يعهده العراقيون، حيث تفكيك سلطة الدولة المركزية، والحديث العلني عن حقوق الاقليات والعلاقات الخاصة مع المحاور الاقليمية، ومن هناك فان " الاوضاع بعد 2003 م أوجدت أحزابا طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة عمدت إلى ترسيخ حالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدت تجر العراق نحو الاضطراب الداخلي بين مكوناته المختلفة ولتكون من أبرز أسباب المحاصصة والاستقطاب الطائفي. ان أي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات سوف يؤدي إلى تفشي الفساد والأسلوب السيء في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية " (19).

وكان القرار الاميركي في تفكيك الدولة العراقية وحل مؤسساتها السيادية عاملا في بروز الحركات والاحزاب الطائفية التي حاولت ان تحل محل الدولة، وشكلت ميليشيات عسكرية، واقامت العلاقات مع الخارج والمحاور الاقليمية، داعية اياها لدخول الساحة العراقية الداخلية، من أجل تطبيق أجندة طائفية موجهة، لا تخدم مصالح الدولة ومواطنيها، ومن هنا فقد " كان الاحتلال الاميركي وما نتج عنه من فراغ أمني وسياسات خاطئة، قد أسهمت في تصعيد العنف الطائفي وتركه يأخذ مدياته، فحينما اتخذت الادارة الأميركية قرارها بغزو العراق سوّغت ذلك بأن هدفها هو تحرير العراق من الديكتاتورية، ونشر الديمقراطية، غير ان أداء القوات الأميركية قد تناقض تماما مع تلك المسوغات، ومارست أداء مشبوها منذ اللحظة الأولى التي تمكنت فيها من اسقاط النظام، وذلك حينما تركت مؤسسات الدولة والإدارات الحكومية عُرضة للنهب والسلب والتخريب، مما أدى إلى اسقاط هيبة الدولة، ونهب ممتلكاتها، وتخريب مؤسساتها، والاستيلاء على جميع الأسلحة والمتفجرات، قاد في المراحل اللاحقة إلى إغراء القوى المناهضة للتغيير في العراق لمواجهة الدولة " (20).

التدخل الاقليمي الذي جاء واضحا وباديا سواء من جانب ايران أو دول الخليج وتركيا، وكل يدعيّ بأنه يحمي حليفا طائفا له، ما كان ليحدث بهذا الشكل، لولا أخطاء الاحتلال الاميركي في احداث فراغ كبير، ملئته

<sup>19</sup> . أحمد شكر حمود الصبيحي: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 م ( دراسة في المفهوم والأسباب). مجلة ( تكريت للعلوم السياسية). وهي فصلية صادرة عن جامعة تكريت، العراق. العدد 13. 2018 . ص 74.

<sup>20</sup> . هادي مشعان ربيع: أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأميركي. مجلة (تكريت للعلوم السياسية)، وهي فصلية صادرة عن جامعة تكريت، العراق. العدد 9. 2017 م. ص 122.

الاحزاب وقوى الطائفية السياسية، وهذا الفراغ لم يكن ليحدث لو تأسست دولة مواطنة على أسس ديمقراطية وتشاركية حقيقية، بعيدا عن الطائفية السياسية ومحاصصاتها، لقد " عمدت الإدارة الأميركية إلى اتخاذ قرارات كانت نتائجها كارثية على العراق منها حل الجيش العراقي، والمؤسسات الأمنية ووزارة الاعلام، ووزارة الصناعة والتصنيع العسكري، فشهد البلد بذلك جيوش من العاطلين عن العمل، ويات ساحة مفتوحة لقوى الإرهاب، وأجهزة الاستخبارات الاقليمية والعالمية، لعدم قيام الادارة الاميركية بايجاد بديل لسد الفراغ الناجم عنها، مما أدى إلى حدوث فراغ أمني هائل، أصبحت معه حدود العراق مفتوحة امام كل من يريد دخول العراق وممارسة نشاطاته التخريبية " (21).

اذن فمرحلة اسقاط النظام الديكتاتوري عام 2003 م، وقدم الاحتلال الاميركي تعتبر مرحلة فاصلة في التاريخ العراقي. وهذه المرحلة وطّدت الطائفية السياسية وشرعنت وجود ممثلها في مؤسسات الدولة وكبرى المناصب فيها، حيث ظهرت المحاصصة، وهو نظام قائم على توزيع المناصب والثروات باتفاقات ومقايضات، بعيدا عن روح الديمقراطية ومصالح الدولة والمواطن، ومن هنا يصح القول بان " لعل أخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والاثنية في اعادة تشكيل الاطر الجديدة للدولة بعد ان قام بتدميرها، وهذه المعايير دفعت المواطن إلى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية، وإلى تفكيك المجتمع وتحويله إلى مجتمع طوائف وقوميات متصارعة، بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكيلات التي أقامها الاحتلال. مما عرض الاستقرار السياسي في العراق إلى التصدع، والوحدة الوطنية للانفراط، ورفع في حالات اخرى درجة الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز التوترات الاجتماعية منفلة من كل سيطرة وضبط " (22).

لقد رأت الأطراف الاقليمية في حالة الفراغ والفوضى التي خلفها الاحتلال الاميركي، وتصدر القوى الطائفية المشهد العراقي، وحل مؤسسات الدولة، الفرصة الذهبية للتدخل وتوطيد حضورها ومصالحها، والتغلغل في كل مناحي الحياة العراقية. فلقد كان " تحويل الطائفية الاجتماعية إلى طائفية سياسية هو من نتائج التدخل الأميركي في العراق وضرب الدولة، والتدخل الإيراني في المعارضة العراقية قبل ذلك، وبعده في النظام الذي قام بعد الاحتلال. ولم يتحول النظام العراقي إلى نظام سياسي طائفي دستوريا، بل حدث ما هو أسوأ، فالنظام

---

<sup>21</sup> . حسين علي السلطاني: الازمة السياسية والطائفية في العراق: الأسباب وآفاق الحل. من كتاب : الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق. مجموعة مؤلفين. معهد الابحاث والتنمية الحضارية. بيروت، لبنان. 2008 م. ص 69 و70.

<sup>22</sup> . هاني فارس: الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق في المنطقة العربية. مجلة المستقبل العربي. العدد 295، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. 2003 ص 38.

الطائفي الدستوري يمنع التحول الديمقراطي، ويصلب المحاصصة لتصمد في وجه المتغيرات، حتى الديموغرافية منها، ولكنه يضمن على الأقل تمثيل الأقليات وحقوقها، وغالبا ما يحميها التوافق الطائفي المنظم إلى أن تثبت هشاشته، ففي العراق جرى تبني نظام ديمقراطي، من حيث الشكل، فرضه الاحتلال وفرض معه تنظيم السكان سياسيا على أساس طائفي، وتعامل الدولة معهم على الأساس نفسه، وهو ما جعل الديمقراطية أداة في تطبيق الدولة وأجهزة القمع، مع تهميش الطوائف الأخرى. وهذا بالطبع أسوأ من النظام الطائفي. إنها سياسة طائفية تسخر الديمقراطية الشكلية ولا تقدم أي حماية للأقليات على أنواعها " (23).

الحركات والاحزاب الطائفية وجدت ضالتها في "العراق الجديد"، مستغلة الفرصة خروج البلاد من تحت حكم ديكتاتوري دموي، كتم حريات المواطنين، ومنعهم من ابراز خصوصياتهم الطائفية، في تحويل البلاد إلى نظام محاصصة، بحجة سد الطريق أمام عودة ديكتاتورية الحزب الواحد. ولكن الحقيقة أن البلاد تحولت إلى نوع جديد من الديكتاتورية التي جلبت التدخل الاقليمي، سواء الايراني أو العربي، واحتمت به في وجه خصومها في الداخل. وبدت الحياة السياسية قائمة على محاصصة الاحزاب الطائفية، وحدث استقطاب شديد، جعلت من فرص تصدر الاحزاب الوطنية والعلمانية العابرة للطوائف والطائفية أمرا صعبا للغاية، و" على الرغم من أن الدستور لم ينص صراحة على توزيع السلطة وفقا للمكونات الطائفية، فقد ثبتت الممارسات التي سادت في العراق الهوية الطائفية باعتبارها فئة سياسية. ركزت تلك المقاربة على ايجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلب على الانقسامات الطائفية " (24).

الاحزاب الدينية الطائفية هي المسؤولة عن حالة الانقسام والتصدع وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، والفرز الطائفي، بينما فشلت في تحسين ظروف حياة الناس، وتواطئت مع الفساد، وحمت الفاسدين، " لو تركت الأحزاب الدينية اللعب بالمقدس، ومنه الشعور الطائفي، وتحدثت بالسياسة مباشرة، لجنبت العراق والعراقيين من حفر الأحقاد في القلوب، بل ولجنبت تبادل العنف الطائفي، فليس من العدل أن ترفع شعار الدين والمذهب، وهو المكرم في نفوس الناس، وأنت ليس لديك برنامج خبز وماء ونور لهم " (25).

ان سياسة الاحزاب الطائفية في نشر الطائفية والاحقاد الطائفية، والرهان على المحاصصة وتوزيع المناصب وثروات البلاد على أساسها، واضعاف الدولة ومؤسساتها وتصنيف المواطنين على أسس طائفية، وليس كأفراد،

<sup>23</sup> - عزمي بشارة: مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير. فصلية (عمران) الصادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. العدد 11. 2015 م. ص 16.

<sup>24</sup> - حارث حسن: الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء. مصدر سبق ذكره. ص 11.

<sup>25</sup> - رشيد الخيون: ضد الطائفية: العراق..جدل ما بعد نيسان 2003. مدارك للنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 2011 م. ص 305.

كل هذه السياسة دفعت الأطراف الخارجية للتدخل والاستفادة من الوضع القائم، وتوطيد سلطتها ونفوذها داخل الوطن العراقي. ومن هذه الأطراف التي تتدخل نتيجة المحاصصة الطائفية الحاصلة، والانقسام والصدع الحادث، الدولة الايرانية. لقد وجدت ايران الفرصة في التدخل واستغلال حالة التصارع وضعف الشعور الوطني لدى النخب الحاكمة والاحزاب الطائفية وجمهور عريض تشكل طيلة السنوات السابقة. ومن هنا " تتبع إيران استراتيجية ضخمة لتحرك في الداخل العراقي، وذلك انطلاقاً من المصالح الضاغطة هناك، ذلك لأنه من الصعب تخيل أن مثل هذا الحراك يتم بشكل عشوائي بحيث يسهل إثباته أو التحقق منه مما قد يوجد الكثير من المشاكل للحكومة الايرانية. وتتبع هذه الاستراتيجية من طبيعة المصالح الايرانية في العراق، والتي تتمثل في الحيلولة دون ظهور عراقي جديد قد يشكل تهديداً سياسياً أو عسكرياً أو ايديولوجياً لطهران سواء كان ذلك من خلال إخفاق العراق بالسقوط في حرب أهلية أو استقلال أحد اقاليمه كما يحدث في كردستان، أو من خلال نجاح وظهور ديمقراطية بديلة أو نموذج ديني قد يشد الإيرانيين إليه. وتنطلق هذه الاستراتيجية وفق بعض الآراء من 3 أبعاد رئيسية: 1- التشجيع على ديمقراطية الانتخابات كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي. 2- الترويج لخلق درجة من الفوضى البناءة بحيث تكون سهلة الانقياد في إحداث اضطراب مطول، ولكن يكون من السهل السيطرة عليه. 3- تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين الذين كثيراً ما يكونوا منافسين، لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى في أية نتيجة يمكن تصورها " (26).

ان الدولة الايرانية، وايضا غيرها من دول المنطقة، تراقب الحالة العراقية أول بأول، وهي تستغل كل الاوضاع والاحداث من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، وبسط نفوذها ومحاولة التأثير في المشهد السياسي، وربط الاقتصاد بها، وتحقيق الاستفادة القصوى سياسياً واقتصادياً. وفي الفترة الاخيرة بعيد ظهور تنظيم "داعش" الارهابي، واحتلاله مناطق عراقية واسعة ومهمة، وتهديده للحكم في العراق، بدأت ايران في ترتيب أوراقها من جديد والتدخل في مناحي عسكرية لتحقيق حضور لها داخل المشهد العراقي المتأزم والمفكك، وكانت " المرجعية الدينية الشيعية العليا في العراق قد أفتت بالجهاد الكفائي في 13 حزيران 2014 في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي. وهكذا شرعنت ميليشيات الحشد الشعبي الطائفية دينياً مذهبياً، واستفادت من هذه الشرعنة. فهي في الحقيقة تابعة لايران، واصبحت لاحقاً قادرة على فرض نفسها عليه، كما باتت منظمة بدر وعصائب أهل الحق تابعة لايران عملياً، في ولاء طائفي سياسي عابر حدود الدولة الوطنية، في الواقع نشأ

26 - نشأت الهلالي: استراتيجية إيران في العراق. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل النفوذ الإيراني في العراق وإنعكاساته الاقليمية. الورشة نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بتاريخ 2007/08/28 م. القاهرة، مصر. ص 43.



جيش يزعم انه حام للطائفة وأماكنها المقدسة متميز عن جيش الدولة، وذلك بعد انهيار الجيش في معركة الموصل " (27).

## خامساً: نتائج وخلصه البحث:

أولاً: الطائفية السياسية هي نظام سياسي اجتماعي يعمل على تأطير الفرد كجزء من الكل، حيث تذويب الفرد كمواطن له حقوق وواجبات في اطار الطائفة، والغاء دوره لمصلحة الطائفة، أو القطيع، حيث يتم معاملته على أساس طائفته ومكانتها وامتيازاتها، وتكون القوى السياسية الممثلة للطائفة هي تخول بتمثيل هذا الفرد والانابة عنه في اظهار الموقف السياسي والرأي فيما يحدث في الوطن.

ثانياً: نسف فكرة المواطنة وتفاعل الفرد/المواطن مع مؤسسات الوطن التي تعتمد على الكفاءة والتخصص، نتيجة لدمج الفرد والغاء خصوصيته كمواطن لديه حقوق وعليه واجبات، ضمن الكل الطائفي العام، أي تذويب كيانه الفردي في الجماعة الطائفية التي ينتمي لها.

ثالثاً: الدولة الطائفية مفككة وضعيفة ومتصدعة، حيث مواردنا تذهب جراء الصراعات بين الطوائف وواجهاتها السياسية، أو هدرها بالفساد نتيجة المحاصصة والتوافق بين الطوائف على توزيع السلطة.

رابعاً: ان ظهور الطائفية السياسية سببها عدة أحداث، منها ظهور الاستعمار الغربي وتدخله في بنية المجتمعات العربية - الشرقية، ومحاولته تفكيك هذه البنية إلى طوائف ومذاهب واديان واعراق، لنسف فكرة الوطن لديها، واثارة الاحقاد بينها. و ظهور الاسلام السياسي، وخاصة جماعة الاخوان المسلمين، التي رفعت شعارات "الخلافة" و "تطبيق الشريعة" وفق المذهب السني، وهو ما ساهم في ردة فعل رافضة لدى العديد من الطوائف الاسلامية والاقليات غير المسلمة، خوفاً من الاقصاء والتهميش والاستبداد باسم الدين.

خامساً: التدخلات الاقليمية تأتي نتيجة تصدر الطائفية السياسية وتقاتل احزابها على السلطة، بحيث يحدث الانقسام والتصدع المجتمعي والسياسي، وتتضعف الدولة المركزية، وتتحارب فئات الشعب وطوائفه، وتنتشر مظاهر الفوضى والخراب. بعض الاطراف الاقليمية تتسارع للتدخل بحجج حماية طوائف أو اعراق أو فئات من الشعب، او مناطق تقول انها مظلومة ولها احقية، وانها ترتبط معها بقرابة وتاريخ.

27 - عزمي بشارة: الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. مصدر سبق ذكره. ص 753.

**سادسا:** المجتمعات المحصنة بالديمقراطية والاعتراف بالآخر، وبناء دولة القانون والمؤسسات، والقائمة على التداول السلمي للسلطة وتوطيد قيم المواطنة، النابذة للطائفية، والتي لا تعمل على اقضاء على طائفة، بل تنصف الجميع من ناحية الحقوق الاجتماعية والحريات الدينية، هي التي تمتلك جبهة داخلية وطنية قوية وعصية على التدخل الاقليمي.

**سابعا:** في النموذج العراقي يمكن القول بان الدولة العراقية المشكلة من ثلاثة ولايات عثمانية، وفيها ثلاثة مكونات رئيسية، كانت تحمل بذرة الاختلاف والتصارع الاهلي، جراء اختلاف المصالح والتطلعات والطموحات لدى كل جانب، ووجود اطراف اقليمية تريد التدخل بادعاء الحماية وجلب الاستقرار.

**ثامنا:** الاحتلال الاميركي وقراره بتكفيك الدولة العراقية وحل مؤسساتها السيادية عاملا في بروز الحركات والاحزاب الطائفية التي حاولت ان تحل محل الدولة، وشكلت ميليشيات عسكرية، واقامت العلاقات مع الخارج والماور الاقليمية، داعية اياها لدخول الساحة العراقية الداخلية والرهان عليها وامدادها بالمال والسلاح، من أجل تطبيق أجندة طائفية موجهة، لا تخدم مصالح الدولة ومواطنيها.

**تاسعا:** رأت الاطراف الاقليمية في حالة الفراغ والفوضى التي خلفها الاحتلال الاميركي، وتصدر القوى الطائفية المشهد العراقي، وحل مؤسسات الدولة، الفرصة الذهبية للتدخل وتوطيد حضورها ومصالحها، والتغلغل في كل مناحي الحياة العراقية.

**عاشرا:** الدولة الايرانية، وايضا غيرها من دول المنطقة، تراقب الحالة العراقية، مستغلة الاوضاع والاحداث من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، وبسط نفوذها ومحاولة التأثير في المشهدين السياسي والاقتصادي، وتحقيق الاستفادة القصوى من تدخلها هذا.

## **المصادر:**

- 1- جلال الدين محمد صالح: الطائفية الدينية: بواعثها.. واقعها.. مكافحتها. دار جامعة نايف للنشر. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2016.
- 2- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة. الجزء الثالث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 1985 م.
- 3- بدر الدين هوشاتي: انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. مساهمة في كتاب الطائفية. مؤسسة مؤمنون بلا حدود. الرباط. المغرب. الطبعة الأولى 2016 م.
- 4- عزمي بشارة: الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2018 م.
- 5- برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الثالثة 2012 م.
- 6- خالد مزابية: الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. العام الدراسي 2013 م.
- 7- أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني. دار الشروق. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 1986 م.
- 8- فريدريك معتوق: العصبية: آكلة الحريات السياسية. مجلة (تبيّن) الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 17 للعام 2016 م.
- 9- مجموعة مؤلفين: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013 م.

10- حسن موسى الصّفّار: الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضرورته وضمائنه. الدار العربية للعلوم. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2005 م.

11- نضال ماجد محمد أبو عيشة: الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي ( سوريا نموذجا). رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين. العام الدراسي 2018 م.

12- محمد حسن القاضي: الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الاقليمي. مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية. ابو ظبي. الامارات. بدون تاريخ نشر.

13- كاظم شبيب: المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2011 م.

14- حارث حسن: الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. واشنطن، أميركا. الطبعة الأولى 2014 م.

15- أوسامة زايدي: الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة - دراسة حالة لبنان - . رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة العربي بن مهدي . أم البواقي، الجزائر. السنة الجامعة 2017 م.

16- عبد الرحمن خليفة: ايدولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة. دار المعرفة الجامعية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1999 م.

17- مجيد خدوري: العراق الجمهوري. الدار المتحدة للنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1974 م.

18- أحمد شكر حمود الصبيحي: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 م ( دراسة في المفهوم والأسباب). مجلة ( تكريت للعلوم السياسية). وهي فصلية صادرة عن جامعة تكريت، العراق. العدد 13. 2018 .

19- هادي مشعان ربيع: أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأميركي. مجلة (تكريت للعلوم السياسية)، وهي فصلية صادرة عن جامعة تكريت، العراق. العدد 9. 2017 م.

20- حسين علي السلطاني: الازمة السياسية والطائفية في العراق: الأسباب وآفاق الحل. من كتاب : الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق. مجموعة مؤلفين. معهد الابحاث والتنمية الحضارية. بيروت، لبنان. 2008 م.

21- هاني فارس: الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق في المنطقة العربية. مجلة المستقبل العربي. العدد 295، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. 2003 م.

22- عزمي بشارة: مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير. فصلية (عمران) الصادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. العدد 11. 2015 م.

23- رشيد الخيون: ضد الطائفية: العراق ..جدل ما بعد نيسان 2003. مدارك للنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. الطبعة الثانية 2011 م.

24- نشأت الهاللي: استراتيجية إيران في العراق. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل النفوذ الإيراني في العراق وإنعكاساته الاقليمية. الورشة نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بتاريخ 2007/08/28 م.. القاهرة، مصر.